الأمم المتحدة

A/HRC/16/43/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
16 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد فالتر كالين

إضافة

الزيارة إلى العراق*

موجز

قام ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، فالتر كالين، بزيارة رسمية إلى العراق في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ويرى ممثل الأمين العام أن الجهود التي بذلها كلٌ من حكومة العراق والمجتمع الدولي حتى الآن لمعالجة مشكلة التشريد الداخلي هي جهود مشجعة. على أن اتساع نطاق التشريد الداخلي في العراق وتعقد حالة هذا التشريد يقتضيان تعزيز هذه الجهود. وقد أوصى الممثل بوضع استراتيجية شاملة تتناول كلاً من الاحتياجات الإنسانية الفورية وحقوق الإنسان للمجتمعات المتأثرة بالتشريد، والحلول الدائمة، على حد سواء. ويقدَّر أن عدد المهجّرين العراقيين في البلد (منذ عام ٢٠٠٦) بمليون ونصف مليون شخص، وأن هناك ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، غالبيتهم من المشردين داخلياً، يعيشون في أوضاع بالغة الصعوبة في مستوطنات غير رسمية في بغداد وغيرها من المدن.

* يُعمم الموجز بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير، المرفق بالموجز، فيُعمم باللغة التي قُدم بها وباللغة العربية فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

وينبغي أيضاً وضع خطة عمل وتنفيذها بالتعاون الوثيق بين حكومة كردستان الإقليمية والسلطات الاتحادية بغية ضمان تقديم المساعدة وتوفير حلول طويلة الأجل للأُسر المشردة داخلياً التي تعيش حالياً في إقليم كردستان العراق والتي يُقدر عددها بـ ٣٠ ٠٠٠ أسرة. وشدد الممثل على أهمية استئناف تسجيل المشردين داخلياً في جميع أنحاء العراق وتحديد الوقف الاختياري لعمليات الإجلاء القسري من المستوطنات غير الرسمية إلى أن يتيسر إيجاد حلول طويلة الأجل وبدائل إسكان قابلة للاستمرار، تتماشى مع المعايير الدولية.

وشدد الممثل أيضاً على أن إيجاد حلول دائمة للتشريد الداخلي تشمل عودة المهجّرين أو دمجهم محلياً أو توطينهم في مكان مختلف، واعتماد تدابير لتخصيص أرض لأولئك الذين لا يستطيعون العودة، يشكلان جزءاً أساسياً من عملية بناء السلام في العراق. وناشد السلطات الاتحادية والإقليمية أن تضمن عدم تأثر حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص المشردين داخلياً بعدد من العوامل السياسية أو الاقتصادية. وشدد كذلك على ضرورة إبقاء أنشطة مثل عملية الإحصاء الوطني المقبلة بمنأى عن الاعتبارات السياسية. ودعا كذلك حكومة العراق والمجتمع الدولي إلى توفير الموارد الكافية لمعالجة التحديات الخاصة بحقوق الإنسان والتحديات الاجتماعية الناشئة عن مختلف موجات التهجير في البلد، وبصفة خاصة، إلى إدراج قضايا التهجير في جميع الخطط والبرامج الإنمائية ذات الصلة، بما فيها خطة التنمية الوطنية القادمة.

المرفق

تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عـــن بعثته إلى العراق

المحتويات

		الفقـــرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	السياق العام	٣-١٦	٥
	ألف– السياق السياسي والاجتماعي – الاقتصادي	٣-٦	٥
	باء – حالة حقوق الإنسان	٧-١١	٦
	جيم– تاريخ التشريد الداخلي ونطاقه وخصائصه	١٢-١٦	٧
ثالثاً –	التدابير التي تم اتخاذها لمعالجة التشريد الداخلي	١٧-٢٧	٩
	ألف– التدابير التي اتخذتها السلطات العراقية	١٧-٢٢	٩
	باء – التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي	٢٣-٢٧	١٢
رابعاً –	حماية الأشخاص المشردين داخلياً	٢٨-٦١	١٣
	ألف– الحماية من التهجير القسري	٢٨-٣٥	١٣
	باء – الحماية خلال التشريد	٣٦-٥٤	١٦
	جيم– الحماية في سياق الحلول الدائمة	٥٥-٦١	٢٣
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٢-٧١	٢٦

أولاً – مقدمة

١- قام ممثل الأمين المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً (فالتر كالين، وفقاً للولاية المسندة إليه الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٦، وبناءً على دعوة من حكومة العراق، بمهمة رسمية إلى العراق في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد رمى من هذه الزيارة، بالدرجة الأولى، إلى تقييم الحالة الراهنة للأشخاص المشردين داخلياً في العراق وتقديم توصيات عملية بناءً على الاستنتاجات التي يخلص بها خلال زيارته. وتستند استنتاجات الممثل وتوصياته إلى المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي (المبادئ التوجيهية، E/CN.4/1998/53/Add.2)، التي أقرت بها الدول بوصفها إطاراً دولياً هاماً لحماية الأشخاص المشردين داخلياً[(١)] واعترف بها العراق في سياسته الوطنية بشأن التهجير بوصفها "جزءاً من القانون الدولي"[(٢)].

٢- وتوجه الممثل، أثناء زيارته، إلى بغداد وإلى أربيل في إقليم كردستان العراق. واجتمع في بغداد برئيس مجلس الوزراء، نوري المالكي، ووزير الخارجية، هوشيار زيباري، ووزير حقوق الإنسان، وجدان ميخائيل سالم، وبممثلين عن وزارة المهجرين والمهاجرين ولجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية ورئيس مجلس محافظة بغداد. واجتمع في أربيل بنائب رئيس مجلس وزراء حكومة كردستان الإقليمية، آزاد برواري، ومدير إدارة العلاقات الخارجية بالحكومة الإقليمية، فلاح مصطفى بكر، ووزير الداخلية، كريم سنجاري. وفي حين تم إلغاء زيارة مقررة لديالى لأسباب أمنية، أتيحت للممثل الفرصة لزيارة عدد من المستوطنات غير الرسمية في منطقة بغداد وفي القرى التي تستضيف المشردين داخلياً في منطقة أربيل. واجتمع أيضاً بممثلي مختلف المجتمعات المشردة داخلياً وبأعضاء المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وهو ممتن لما أجراه من تبادل مثمر في وجهات النظر مع جميع الأشخاص الذين تحدث إليهم، وقد أتاح له هذا التبادل فهم وضع التهجير داخل العراق، ويود أن يعرب عن خالص تقديره للأشخاص المشردين داخلياً تقاسموا وإياه تجاربهم.

---

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ١/٦٠ و١٥٣/٦٢ و١٦٢/٦٤؛ وقراري مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٦ و٦/١٤.

(٢) العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، السياسة الوطنية بشأن التهجير (تموز/يوليه ٢٠٠٨، الفرع ٥).

ثانياً – السياق العام

ألف – السياق السياسي والاجتماعي – الاقتصادي

٣- تمثل الانتخابات البرلمانية الوطنية التي جرت في العراق في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، بعد انقضاء سبع سنوات على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري ضد نظام صدام حسين السابق، معلماً هاماً في عملية انتقال الديمقراطية في البلد. غير أن البلد كان لا يزال يعاني، وقت زيارة الممثل، من مأزق سياسي إثر الاعتراض على نتائج الانتخابات ومع أعقبه من الوصول إلى طريق مسدود بشأن تشكيل حكومة جديدة. وفي الوقت ذاته، كانت القوات الأمريكية في العراق قد قلصت للتو عدد جنودها إلى ٥٠ ٠٠٠ جندي يُنتظر أن يغادروا البلاد في آخر عام ٢٠١١. وكانت فترة اتسمت بتحول سياسي وعسكري، وكذلك بعدم اليقين، وبدأت تلك الحالة تؤثر على إدارة البلد بعد انقضاء ستة أشهر على الانتخابات.

٤- ومن القضايا المحلية الهامة الأخرى المأزق السياسي القائم فيما يتعلق بمدينة كركوك في الشمال بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان الإقليمية حول تقاسم السلطة، وإدارة موارد النفط، وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي في الأقاليم المتنازع عليها[٣]. وكانت تجرى وقت الزيارة استعدادات لإجراء إحصاء وطني يسبق إجراء استفتاء وطني.

٥- ويتألف مجموع سكان العراق، المقدر بـ ٣١ مليون نسمة، من أغلبية من العرب، وقرابة ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الأكراد، و٥ في المائة من إثنيات أخرى. وحوالي ٩٧ في المائة من العراقيين مسلمون، يمثل الشيعة منهم ٦٠ إلى ٦٥ في المائة، والسنة ٢٧ إلى ٣٢ في المائة، و٣ في المائة من المسيحيين أو من ديانات أخرى[٤].

٦- ويعتمد اقتصاد البلد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، الذي يوفر أكثر من ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة. وعلى الرغم من التحسينات التي أجريت في الاقتصاد، فإن المكاسب التي تحققت على صعيد الاقتصاد الكلي لم تترجم إلى تحسينات في الحياة اليومية للعراقيين، الذين ما زال مستوى معيشتهم المنخفض وانعدام فرص حصولهم على الخدمات

---

(٣) تنص المادة ١٤٠ على عملية لمعالجة جوانب الإجحاف الماضية، والسماح للأشخاص المهجرين بالعودة أو بتقاضي تعويض، وإجراء إحصاء يليه استفتاء لمعرفة ما إذا كان المواطنون الذين يقيمون في أنحاء من نينوى وكركوك وغيرهما من المحافظات يرغبون في الانضمام رسمياً إلى إقليم كردستان العراق.

(٤) انظر بيانات صندوق النقد الدولي (بشأن تقدير العدد الكلي لسكان العراق في عام ٢٠٠٩) (متاحة من الموقع www.imf.org) و Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), *Iraq – Little new displacement but around 2.8 million Iraqis remain internally displaced*, 4 March, 2010, p. 21.

الأساسية يشكلان مسألتين مثيرتين للقلق[٥]. وتشمل التحديات الافتقار إلى الإصلاحات الهيكلية، وضعف تنمية القطاع الخاص، والفساد، وارتفاع معدلي العمالة الناقصة/البطالة والفقر، اللذين يبلغان ٢٨ في المائة و٢٥ في المائة على التوالي[٦]. وقد أثر العنف الطائفي والإثني الذي نشب في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تأثيراً عميقاً على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية وإصلاح البنى التحتية الاجتماعية الاقتصادية التالفة في البلد[٧].

باء - حالة حقوق الإنسان

٧- العراق دولة عضو في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية بشأن إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل. إلا أنه لم تقدم تقارير بشأن هذه المعاهدات خلال عدة سنوات[٨]. وصدق العراق أيضاً على اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، ووقع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، جاعلاً إياها جزءاً من القانون، على الرغم من عدم استكمال عملية الانضمام إلى هذه الاتفاقية[٩].

٨- ويوفر دستور عام ٢٠٠٥ ضمانات أساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بسيادة القانون، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والخصوصية، واستقلال القضاء. غير أن المؤسسات الوطنية التي يُنتظر منها إعمال هذه الحقوق لا زالت ضعيفة[١٠].

٩- وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني العام منذ عام ٢٠٠٦، فإن الوضع في العراق ما زال يتميز باستمرار الهجمات العشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك الأقليات الدينية والإثنية، والاعتقالات التعسفية، وما يُزعم من تعرض الأشخاص المحتجزين لسوء المعاملة، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع، في حين أن فرص الوصول إلى

---

(٥) تجميع أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/WG.6/7/IRQ/2)، الفقرات ٣٩-٤٣.

(٦) انظر United States Agency for International Development (USAID), "Iraq – Complex Emergency", Fact Sheet No. 2, 30 September 2010 and Central Intelligence Agency (CIA), *The World Factbook*.

(٧) انظر تقرير الأمين العام، S/2007/126.

(٨) انظر www.ohchr.org/ENG/countries/MENARegion/Pages/IQINdex.aspx.

(٩) A/HRC/WG.6/7/IRQ/2، الفقرة ١.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرتان ٦-٧.

العدالة مفقودة إلى حد كبير بسبب الخوف من الانتقام، أو لعدم توفر القدرات لدى مؤسسات سيادة القانون، والفساد، وانعدام التوعية فيما يتعلق بآليات المساءلة[١١].

١٠- وفي حين أن الوضع الأمني في إقليم كردستان العراق أفضل إلى حد كبير من الوضع في باقي البلد، فقد أثيرت شواغل محددة فيما يتعلق بأمور منها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأشخاص المشتبه بهم والأشخاص الذين تحتجزهم سلطات إقليم كردستان العراق؛ والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ وتأثير التشريع المتعلق بمكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان، بما في ذلك، على وجه التحديد، الممارسة المتمثلة في الاحتفاظ بالأشخاص رهن الاحتجاز الإداري لأجل غير مسمى بحكم الواقع[١٢].

١١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، جرى استعراض العراق في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا السياق، تم تناول الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان المذكورة أعلاه، فضلاً عن الحالة المحددة للأشخاص المشردين داخلياً. وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً، التزمت حكومة العراق بما يلي:

(أ) تعزيز السياسات ومواصلة التماس التعاون الدولي لضمان حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً، بما في ذلك التدابير المتعلقة بعودتهم أو إعادة توطينهم؛

(ب) وضع خطة وطنية لتقديم المساعدة والتعويض إلى الأشخاص المشردين داخلياً؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص بالنساء المنتميات إلى الفئات المهمشة التي تضررت من النزاع المسلح والتشرد؛

(د) وضع الآليات التي تمكن من تقديم المساعدة الإنسانية الكافية إلى العدد الكبير من الأشخاص المشردين داخلياً[١٣].

جيم - تاريخ التشريد الداخلي ونطاقه وخصائصه

١٢- إن نطاق التشريد القسري في العراق وتاريخه قد أديا إلى خلق حالة معقدة لا تزال تؤثر على البحث عن حلول دائمة وتمثل تحدياً لجهود المساعدة. ويقدر أن هناك ٤,٦ مليون عراقي، يمثلون ١٥ في المائة من السكان، قد شردوا قسراً داخل العراق أو في بلدان أخرى،

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٢٩؛ انظر أيضاً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، "تقرير حقوق الإنسان"، ١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الصفحات ٢-٤. متاح من الموقع www.uniraq.org.

(١٢) A/HRC/WG.6/7/IRQ/2، الفقرات ٥٣-٥٥.

(١٣) تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، A/HRC/14/4، الفقرات ١٢٥-١٢٨.

وأن ١,٢١ مليون شخص منهم قد شردوا داخلياً قبل عام ٢٠٠٦ و١,٥٥ مليون منذ ذلك التاريخ[١٤].

١٣- وقد عانى العراق، في الأعوام القريبة الماضية، من موجات مختلفة من التشريد، بما فيه من التشريد الداخلي، وذلك بسبب النزاع المسلح، والعنف الطائفي، والحركات السكانية القسرية المرتبطة بالنظام السابق. وقد وقعت موجات التشريد القسري هذه، حسبما ذكره المحللون غالباً، في ثلاث فترات هي: الحركات السكانية القسرية التي جرت في ظل حكم البعث السابق؛ والتشريد الناجم عن النزاع المسلح منذ غزو آذار/مارس ٢٠٠٣ حتى قصف سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ ومنذ شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ فصاعداً - حيث اتسمت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ بالعنف الطائفي[١٥]. ويتم التمييز بشكل عام بين هذه الموجات، فتقسم إلى حركات تشريد "قديمة" وحركات تشريد "جديدة".

١٤- ويركز الممثل في تقريره، بالدرجة الأولى، على حالة المشردين داخلياً منذ عام ٢٠٠٦. ففي الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نجم التشريد، بصورة رئيسية، عن النزاع الطائفي الذي ولده تفجير مقام الإمام العسكري في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتم خلال تلك الفترة تشريد قرابة ١,٦ مليون شخص داخلياً[١٦]. وتفيد الاحصاءات الحكومية الرسمية بأن ما يقدر بـ ١,٥٥ مليون شخص (من المشردين داخلياً بعد عام ٢٠٠٦)[١٧] قد ظلوا مشردين داخلياً في البلد منذ ذلك الحين، ويعيش زهاء ٥٧٣ ٠٠٠ منهم في بغداد وحدها. ولم تسجل الحكومة عمليات التهجير إلا اعتباراً من عام ٢٠٠٦، على الرغم من أنها تعترف بحالة عمليات التهجير السابقة.

١٥- وفي إقليم كردستان العراق، يقدر أن هناك ٣٠ ٠٠٠ أسرة مشردة داخلياً وأن أحدث عمليات التشريد حدثت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بسبب عمليات القصف على طول الحدود مع إيران. وكان هذا الإقليم، لفترة طويلة من تاريخه، مسرحاً لعمليات تشريد، سواء

---

(١٤) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Iraq Operation Monthly Statistical Update on Return", October 2010.

(١٥) بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٩١، شُردت أعداد كبيرة من الأكراد في إقليم كردستان الشمالي بسبب حملة التعريب التي قادها نظام صدام حسين. وشُرد ما يقرب من ٣٤٣ ٠٠٠ شخص، ولا سيما من عرب الأغوار، بعد انتفاضة الشيعة في عام ١٩٩١ في جنوب العراق كما يُقدر أن ١٩٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا بين عام ٢٠٠٣ ونهاية عام ٢٠٠٥، وذلك أساساً نتيجة للعمليات العسكرية للقوى المتعددة الجنسيات في العراق والوحدات العراقية ضد المتمردين المسلحين، وإن كان كثير من عمليات التشريد هذه وقتياً بطبيعته. *Iraq – Little new displacement*, p. 9.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) هذا الرقم الرسمي لا يأخذ في الحسبان عودة المشردين داخلياً منذ بداية عام ٢٠٠٨، ويقدر عددهم بنحو ٤٣٥ ٠٠٠ بحلول آب/أغسطس ٢٠١٠. انظر UNHCR, "UNHCR Iraq: Fact Sheet, August 2010".

قبل عام ٢٠٠٣ أو بعده، إذ فرت إليه مجموعات إثنية مختلفة خلال العنف الطائفي الذي وقع في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما حدثت عمليات تشريد ضمن الإقليم نفسه.

١٦- وقد هبطت معدلات التشريد الداخلي في البلد هبوطاً ملحوظاً في السنتين الأخيرتين، من ٧٩٤ ١١ أسرة مشردة شهرياً في عام ٢٠٠٦ إلى ٩٨ أسرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[١٨]. واعتباراً من عام ٢٠٠٩، اقتصر التشريد على حوادث متفرقة، مثل العنف الطائفي الذي أدى إلى تشريد ٣٠٠ ٤ مسيحي من الموصل في بداية عام ٢٠١٠، والتوترات الناشبة عبر الحدود في إقليم كردستان، وإجلاء المشردين داخلياً بصورة قسرية في كركوك في آب/أغسطس ٢٠١٠، والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، التي حدثت في نهاية عام ٢٠٠٩[١٩]. وعلاوة على ذلك، أُبلغ الممثل بأن السكان الذين يشكلون أقلية، كالمسيحيين واليزيديين والشبك والتركمان، الذين تربطهم روابط تاريخية بمنطقتي كركوك ونينوى المتنازع عليهما، كانوا أهدافاً للكثير من العنف الطائفي في عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠. وازداد المعدل العام للتشريد الداخلي خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠ في سياق الانتخابات البرلمانية وما أعقبها من انسداد الأفق السياسي[٢٠].

ثالثاً - التدابير التي تم اتخاذها لمعالجة التشريد الداخلي

ألف - التدابير التي اتخذتها السلطات العراقية

١٧- اتخذت حكومة العراق عدداً من التدابير الهامة لتلبية احتياجات المشردين داخلياً، بما في ذلك الالتزامات التي أخذتها على نفسها خلال الاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠١٠. ومما شجع الممثل أيضاً، خلال الزيارة التي قام بها إلى البلد، تلقيه تعهدات إضافية لممثلي الحكومة في هذا الشأن، بما في ذلك ما يتعلق بعملية تسجيل المشردين داخلياً ووضع استراتيجية وطنية لمعالجة التشريد الداخلي.

١٨- وقد أسندت إلى وزارة المهجرين والمهاجرين، داخل الحكومة، ولاية معالجة قضايا المشردين داخلياً واللاجئين، وتنسيق الأنشطة المتصلة بعدد من الوزارات المعنية الأخرى، مثل وزارات الداخلية والصحة والتعليم والبلديات والأشغال العامة والتجارة. وقد اضطلعت

---

(١٨) International Organization for Migration (IOM), "Review of Displacement and Return in Iraq", August 2010, p. 2.

(١٩) *Iraq – Little new displacement*, pp. 9–10, and oral briefings by the United Nations Country Team (UNCT).

(٢٠) "Review of Displacement", p. 2; "Iraq – Complex Emergency", p. 2.

وزارة المهجرين والمهاجرين بدور جوهري في وضع سياسة وطنية بشأن التهجير ووسعت نطاق حضورها بإنشاء فروع في معظم المحافظات، وعززت إجراءات التسجيل، وسهلت عمليات العودة عن طريق مراكزها المعنية بالعائدين. إلا أن قدراتها ما زالت محدودة بوجه عام.

١٩- وتمثل السياسة الوطنية بشأن التهجير، التي أطلقت في عام ٢٠٠٨، خطوة هامة اتخذتها حكومة العراق، شأنها شأن عدد من التدابير الأخرى الهادفة إلى تسهيل عودة المشردين داخلياً وإعادة دمجهم ورد ممتلكاتهم إليهم وزيادة مخصصات الميزانية لصالحهم. وقد خصص في ميزانية عام ٢٠١٠ ما يقرب من ١٧٠ مليون دولار أمريكي للبرامج المتعلقة بالمشردين داخلياً[٢١]. وتشمل التدابير الملموسة التي تعالج قضايا الممتلكات عدداً من الأوامر والمراسيم الوزارية[٢٢] التي تهدف إلى معالجة العقبات الرئيسية التي تعترض عمليات العودة، مثل شغل الممتلكات من قبل الغير ورد الممتلكات إلى أصحابها الأصليين، وإنشاء مركزين للعائدين ("مركزي مساعدة على العودة") في بغداد ومركز في ديالى، وذلك لمساعدة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين المسجلين والعائدين الذين شردوا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨[٢٣]. وتمت حتى الآن إعادة ٨٠٠ ٣ من الممتلكات التي كان يشغلها الغير إلى أصحابها الأصليين[٢٤].

٢٠- وأحد التطورات الجديرة بالذكر بوجه خاص مبادرة ديالى بشأن العودة والدمج، وهي مجهود مشترك بين حكومة العراق[٢٥] ومحافظة ديالى والمجتمع الدولي، وأول نهج متكامل يتم اتباعه لضمان عمليات العودة وإعادة الدمج بشكل مستدام. وتستهدف المبادة ٥٠٠ ٢٧ أسرة، ويتم في إطارها أيضاً تمويل عمليات إعادة البناء وتوفير الخدمات الأساسية، كما حددت في إطارها أولويات بشأن ما يقرب من ٤٠٠ قرية يوجد فيها عدد كبير من السكان العائدين، بما فيها القرى التي تضم مجموعات إثنية ودينية مختلطة. وأكدت لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، التي اجتمع بها الممثل خلال زيارته، أهمية عنصر المصالحة في مبادرة ديالى ونهجها المتكامل، الذي يجمع بين توفير الأمن والسكن والخدمات الأساسية وسبل الرزق.

---

(٢١) حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لم تكن هذه الميزانية قد أقرت بعد. Iraq – Little new displacement, p. 14.

(٢٢) يسهل الأمر ١٠١ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء عودة المشردين داخلياً واللاجئين في بغداد من خلال إعادة الممتلكات المشغولة بصورة غير قانونية إلى أصحابها؛ ويوفر الأمر رقم ٢٦٢ الصادر عن مجلس الوزراء لأسر العائدين المسجلة منحة قدرها مليون دينار (٨٤٠ دولار أمريكي). UNHCR "Iraq: Fact Sheet, August 2010".

(٢٣) Iraq – Little new displacement, p. 292.

(٢٤) الاجتماع مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢٥) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، خصصت حكومة العراق زهاء ٧٨ مليون دولار لهذه المبادرة، استناداً إلى الأمر S/54.

وشيد ما مجموعه ٠٠٠ ٣ وحدة سكنية في عام ٢٠٠٩ ومن المزمع إنشاء ٠٠٠ ٨ وحدة أخرى؛ ووفر ٠٠٠ ٢٠ عمل مؤقت في ديالى للمشردين داخلياً[٢٦]. ويؤمل أن يطبق نموذج ديالى في مناطق أخرى، بما فيها ثلاث مناطق عودة رئيسية في بغداد (المدائن، والدورة، وسبع البور) وفي محافظات أخرى.

٢١- ومما شجع الممثلَ اتخاذُ عدد من التدابير الجديدة المتعلقة بالتشريد الداخلي التي أعلن عنها ممثلو الحكومة أثناء زيارته. وتشمل هذه التدابير: وضع استراتيجيات تتناول، في آن واحد، الاحتياجات الفورية للأشخاص المشردين داخلياً والبحث عن حلول دائمة (من جانب السلطات الوطنية وكذلك حكومة إقليم كردستان)؛ وتنظيم حلقة عمل مع المحافظات ترمي إلى معالجة القضايا المتعلقة تحديداً بالمشردين داخلياً، بما في ذلك تخصيص الأراضي، والمصالحة، والدمج المحلي؛ وإعادة فتح باب تسجيل المشردين داخلياً الذين لم يتسن لهم أن يتسجلوا سابقاً. ومن التدابير الأخرى المتصورة بذل جهود لضمان تخصيص المزيد من الأراضي للمشردين داخلياً، وتشييد مجمعات سكنية لهم، وإدراج المسائل المتعلقة تحديداً بالمشردين داخلياً في سياق عملية الإحصاء الوطني[٢٧].

٢٢- ويثني الممثل على الحكومة لاعتزامها اتخاذ هذه التدابير. وفي الوقت ذاته، يشدد على الحاجة إلى متابعة هذه المبادرات باعتماد خطط لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن التهجير، وسنّ التشريعات المناسبة، وتخصيص الموارد الكافية للبرامج ذات الصلة. ومما يثير قلقه أن الحكومة لم تقم حتى الآن بإيلاء ما يكفي من الاهتمام والموارد لإيجاد حلول دائمة لجميع الأشخاص المشردين داخلياً، وأهملت معالجة وضع من اضطر من المشردين داخلياً إلى العيش في مستوطنات غير رسمية، بسبب عدم وجود مراكز إيواء بديلة. ويلاحظ أن اللجنة البرلمانية المعنية بالتهجير والهجرة قد دعت مراراً إلى توفير المزيد من الأموال لمعالجة قضايا المشردين داخلياً وشددت على ضرورة معالجة بطء أو انعدام الإنفاق على المشاريع الخاصة بالمشردين داخلياً والعائدين، فضلاً عن اتخاذ تدابير توفر حلولاً دائمة أنسب للمهجرين[٢٨]. ويشعر بالقلق أيضاً إزاء القدرة المحدودة للكثير من الجهات الحكومية، المسؤولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن قضايا التشريد الداخلي.

---

(٢٦) اجتماع مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية.

(٢٧) اجتماع مع وزارة المهجرين والمهاجرين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأشارت الوزارة إلى أن الحكومة أصدرت قراراً بفتح باب التسجيل الإحصائي للمشردين داخلياً في سياق التعداد السكاني، وإلى أن المسائل المتعلقة تحديداً بالمشردين داخلياً تشمل المسائل المتصلة بمكان إقامتهم السابق، وأسباب مغادرتهم، ومكان إقامتهم الحالي.

(٢٨) *Iraq – Little new displacement*, p. 14.

باء – التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي

٢٣- طلب فريق الأمم المتحدة القطري ما مجموعه ١٩٤ مليون دولار بموجب الخطة الإنسانية المتعلقة بالعراق لعام ٢٠١٠. وإضافة إلى هذا المبلغ، وجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نداءً مستقلاً لتوفير مبلغ ٢٦٤ مليون دولار، يتضمن ١٤٤,٥ مليون دولار لصالح المشردين داخلياً على وجه التحديد. وتشمل المساعدات الأخرى توفير أموال من مرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق، ومساعدة ثنائية وغيرها من المشاريع الإنسانية ومشاريع دعم إعادة الإعمار. ونظراً إلى انخفاض مستويات التمويل في عام ٢٠٠٩ عن المستويات المتوقعة، فقد أعاد فريق الأمم المتحدة القطري تحديد أولوياته لعام ٢٠١٠، وهي تشمل المحافظة على القدرة على الاستجابة السريعة، وتوفير استجابات جهوية في ٢٦ ناحية في العراق، ومواضيع مشتركة بين القطاعات، مثل التهجير. أما التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية لتوفير المساعدة الإنسانية للعراق، والذي ما زالت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر المساهمين فيه منذ عام ٢٠٠٣، فيتوقع أن يستمر في الانخفاض بصورة جوهرية بسبب التحسن العام في الوضع الإنساني، وإعادة التوجه نحو أنشطة الانتعاش والتنمية، وزيادة التركيز على العمليات الثنائية بدلاً من العمليات المتعددة الأطراف[٢٩].

٢٤- وقد اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بدور قيادي في معالجة قضايا التشريد في العراق. وستقوم المفوضية السامية، التي تم توسيع مسؤوليتها لتشمل مساعدة المشردين داخلياً في عام ٢٠٠٦، بممارسة أنشطة على نطاق دولة العراق مع الشركاء لتحديد وتلبية الاحتياجات الفورية، في المجال الإنساني ومجال الحماية، لأضعف الأشخاص المشردين. وتنسق المفوضية السامية الجهود الانتقالية للأمم المتحدة بشأن مبادرة ديالى مع حكومة العراق وقد أنشأت ١٤ "مركز حماية ومساعدة"[٣٠] لتوفير الخدمات في جميع أنحاء البلد، وسبعة "مراكز عودة ودمج وحياة مجتمعية" في بغداد وديالى. ويتيح كلا النوعين من المراكز، بشكل ناجح، زيادة التواصل مع المجتمعات المتأثرة، وذلك بتوفير خدمات منها الخدمات القانونية وخدمات المساعدة الاجتماعية، ورصد الحماية، وتقييم الاحتياجات. وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت المفوضية السامية مشروعها لتمكين المنظمات غير الحكومية، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة شبكة مؤلفة من أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية وطنية مختارة وتمكين المفوضية السامية من تقديم مساعدة عاجلة محددة الهدف. وركّزت المفوضية السامية، كجزء من أولوياتها لعام ٢٠١٠، على المأوى، وتوفير المواد الأساسية للضعفاء من الأشخاص المشردين داخلياً، والدعوة إلى توفير الحماية من عمليات

---

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠٢ و٣٠٣ و٣١٩.

(٣٠) انظر UNHCR, "UNHCR Fact Sheet, September 2010".

الإجلاء التعسفية، والمشاريع البالغة الصغر التي تستهدف المجتمعات المستضيفة للعائدين والمشردين داخلياً[٣١].

٢٥- أما المنظمة الدولية للهجرة، الموجودة في جميع أنحاء البلد، فتضطلع أيضاً بمجموعة واسعة من الأنشطة المتعلقة بالتشريد الداخلي والتي تشمل: رصد عمليات التشريد والعودة؛ ووضع مشاريع سريعة الأثر، وإجراء استقصاءات للأسر المعيشية بشأن الاحتياجات والنوعية فيما يتعلق بالحلول الدائمة؛ وبناء القدرات، وتقديم المساعدة إلى الحكومة.

٢٦- وتجدر الإشارة أيضاً إلى "الأفرقة المعنية بالنتائج القطاعية" ("المجموعات" سابقاً) التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تهدف إلى ربط الحماية وإعادة الإعمار والتنمية وعمليات التدخل الإنسانية، والتي تشمل حالياً الأفرقة المعنية بالنتائج في قطاعي الحماية والمأوى. ويشكل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جزءاً من فريق الأمم المتحدة القطري وهو يعمل على نحو وثيق مع الجهات المعنية الرئيسية من أجل إدراج حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً في صلب برامج الأمم المتحدة وبرامج الحكومة ذات الصلة والمساعدة على وضع خطة عمل لتنفيذ الالتزامات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

٢٧- وتضطلع المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية على السواء، بدور رئيسي في تقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الدولية تعرضت في السنوات الأخيرة لضغط متزايد من أجل إقامة وجود لها في مختلف أنحاء البلد بدلاً من العمل عن بُعد من الشمال أو من البلدان المجاورة، فقد ظلّت تتعرض منذ عام ٢٠٠٣ لهجمات تستهدفها، وأدت إلى مقتل ما يقرب من ١٠٠ عامل من عمال تقديم المعونة (معظمهم من أبناء البلد) حتى هذا التاريخ[٣٢].

رابعاً - حماية الأشخاص المشردين داخلياً

ألف - الحماية من التهجير القسري

٢٨- على الرغم من توقف التهجير المنهجي والواسع النطاق، لا يزال يوجد داخل العراق عدد من العوامل والأحداث التي يمكن أن تتسبب في عمليات تشريد داخلي متفرقة ومفاجئة. وعلى الرغم من أن السياسة الوطنية بشأن التهجير تنص على حق الفرد في الحماية من

(٣١) "UNHCR Fact Sheet, August 2010", pp. 1–2.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠٢-٣٠٤.

التهجير التعسفي[٣٣]، فإنه لا توجد آليات تكفل إعمال هذا الحق بصورة فعلية. ويرحب الممثل بجهود حكومة العراق وبما قدمته مجدداً من تأكيدات بشأن مواصلة إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية، بما في ذلك من منظور منع المزيد من التهجير وضمان سلامة وأمن الأشخاص المشردين داخلياً الذين يرغبون في الاندماج محلياً في المجتمعات التي استضافتهم أو في التوطُّن من جديد في مكان آخر في البلد. وفيما يتعلق بهذه الفئة الأخيرة، سُرّ الممثل عندما علم بوجود مبادرات جديدة ستشدد على التشاور مع المجتمعات المضيفة والسلطات على مستوى المحافظة وزعماء العشائر وعلى توعيتهم[٣٤]. وفي الوقت ذاته، فإنه يناشد حكومة العراق وجميع الأطراف ذات الصلة تعزيز الجهود لحل المنازعات سلمياً واعتماد تدابير قانونية وعملية، بما في ذلك تشريعات وحملات دعوة للتصدي للكراهية الإثنية والدينية والعمل على منعها. ويعتقد الممثل أنه لا يمكن معالجة احتمال حدوث المزيد من عمليات التهجير معالجة وافية من دون اتخاذ المزيد من التدابير من هذا القبيل.

٢٩- ومما يبعث على القلق بوجه خاص التوترات الطائفية والإثنية التي ما زالت قائمة في البلد، كما تشهد على ذلك الأحداث التي وقعت في الموصل في شباط/فبراير ٢٠١٠ ومنذ فترة أقرب، الهجمات التي تعرض لها المسيحيون في بغداد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٣٥]، والتي قد تؤدي إلى المزيد من التهجير إذا لم تعالَج بصورة عاجلة بوصفها مسألة ذات أولوية وطنية. وفي شمال العراق، توجد بين الأكراد والعرب توترات تغذيها نزاعات تتعلق بالحدود الداخلية، وخاصة في كركوك، وتطورات متصلة بها مثل عملية الإحصاء الوطني المقبلة. وأُبلِغ الممثل بحالات تحرش وترهيب وتهديد بالإجلاء القسري واعتقالات تعسفية تعرض لها أشخاص مشردون داخلياً من العرب المسجلين الذين كانوا يقطنون في الأصل في جنوب وغرب العراق، وحدثت قبل زيارته وأثناءها.

٣٠- وعلى الرغم من أن الأمن قد تحسّن في السنتين الماضيتين، فإن التهجير القسري المتصل بالحوادث الأمنية - مثل الانتشار العام للعنف الإجرامي والإرهاب اللذين تمارسهما

---

(٣٣) ينص الحكم ٦-٣ على ما يلي: "لكل إنسان الحق في الحماية من التهجير التعسفي من منزله أو أرضه أو مكان إقامته المعتاد. وتتعهد الحكومة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لدمج الحماية من التهجير في تشريعها، بما في ذلك حظر عمليات الإجلاء القسري وتدمير البيوت والمناطق الزراعية والاستيلاء على الأراضي أو مصادرها".

(٣٤) اجتماعات مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية ووزارة المهجَرين والمهاجرين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣٥) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "العراق - التهجير في الموصل: التقرير رقم ٢ عن الوضع"، ٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وحول مهاجمة كنيسة مسيحية في بغداد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، انظر الأمم المتحدة، "المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحث على توفير حماية أفضل للطوائف الدينية في العراق"، بيان موجّه لوسائط الإعلام، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

المجموعات المتطرفة – لا يزال يشكل مشكلة. وتشمل الجرائم التي ترتكبها المليشيات والعصابات الإجرامية والقوات الأمنية والعسكرية في أنحاء معينة من البلد، مثل بغداد، أعمال الخطف والاغتيال والإعدامات خارج نطاق القضاء والتجنيد القسري وتدمير الممتلكات والترهيب والابتزاز والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس[٣٦]. ويشدد الممثل على أن تصاعد العنف المنتشر في مناطق معينة قد يؤدي إلى تجدُّد التهجير القسري وعلى أن مثل هذه الممارسات الإجرامية قد تؤثر بالغ التأثر على المشردين داخلياً. وهو يشجع الحكومة على معالجة مسألة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وعلى تعزيز سيادة القانون ومؤسسات الحكم، وتوفير ما يكفي من الموارد لتدابير الأمن الوطنية بما يتمشى مع حقوق الإنسان، وإنشاء آليات فعالة للتصدي للتجاوزات التي ترتكبها قواتها الأمنية ومؤسساتها المكلفة بإنفاذ القوانين.

٣١- أما الأشخاص الذين يحاولون العودة إلى ديارهم، فيُخشى أن يضطروا إلى الرحيل ثانية أو البقاء مشردين بسبب عدد من العوامل الأخرى. ومن بين هذه العوامل انعدام الأمن، وقدرة الاستيعاب المحدودة للمجتمعات المحلية أو عدم توفر الشروط الضرورية الأخرى (كالغذاء والماء والكهرباء) للأشخاص المشردين داخلياً أو اللاجئين العائدين إلى البلد. وتُعد التدابير الهادفة إلى تهيئة المجتمعات التي تستقبل العائدين بغية إعادة دمجهم – مثل تقديم دعم لتعزيز خدماتها المجتمعية وبنيتها التحتية، والتدابير المتعلقة بالمصالحة، وتقديم المساعدة الوافية للعائدين (بما في ذلك ما يتعلق بإعادة الممتلكات إلى أصحابها وتوفير المأوى) تدابير أساسية في هذا الصدد.

٣٢- وما زالت الهجمات التي تُشن في المناطق الحدودية من البلد تشكل مصدراً إضافياً للتهجير. فقد تم تهجير عدة آلاف من العراقيين الذين يعيشون بالقرب من الحدود الشمالية مع البلدان المجاورة، وذلك إثر وقوع أعمال عسكرية متكررة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٠، إذ أفادت السلطات في حكومة كردستان الإقليمية بأن ٦٠٠ ٥ شخص قد شُرِّدوا بصورة رئيسية بسبب عمليات القصف الجوي والبري[٣٧]. ويحث الممثل حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية والبلدان المجاورة ذات الصلة على تعزيز الحوار بشأن هذه القضية، وهو حوار يجب أن يسلط الضوء على تأثير مثل هذه الهجمات على السكان المدنيين في العراق.

٣٣- والكوارث الطبيعية وندرة المياه، كما تجلى ذلك في الجفاف الذي أصاب مؤخراً أجزاء من البلد، قد يواصلان أيضاً التسبب في تشريد المجتمعات المتأثرة. وقد أدت عدة

---

(٣٦) انظر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، "تقرير حقوق الإنسان".

(٣٧) انظر OCHA, “Iraqi Kurdish Border Displacement – Situation Update No. 1”, 6 July 2010; Integrated Regional Information Network (IRIN), “Iraq: Turkish, Iranian Shelling displaces villagers in North”, 12 July 2010.

سنوات من الجفاف في أنحاء من العراق إلى تشريد ٤ ٢٥٠ أسرة، بما في ذلك في كركوك ونينوى وصلاح الدين ميسان والبصرة[٣٨]. وعلى الرغم من أن الاهتمام تركّز حتى هذا التاريخ على التشريد الداخلي الناجم عن النزاع، فإن الممثل يحث حكومة العراق على إدراج المشردين داخلياً لأسباب لا تتعلق بالنزاع في استراتيجية وطنية مقبلة بشأن التشريد وكذلك في مبادرات مقبلة على الصعيد التشريعي وصعيد التهيؤ لحالات الطوارئ والحد من المخاطر.

٣٤- وإضافة إلى ما ذُكِر أعلاه، يشعر الممثل بالقلق إزاء استمرار احتمالات حدوث عمليات إعادة تشريد في العراق، يمكن أن تتأتى عن عدد من الأسباب. ففي شمال العراق، حيث يوجد الكثير من الأشخاص المشردين داخلياً الذين فروا في أعقاب العنف الطائفي الذي حدث في عام ٢٠٠٦ والذي هاجر إليه عراقيون آخرون بحثاً عن عمل وعن أوضاع أمنية أفضل، قد يحدث تشريد، على سبيل المثال، في حالة تسييس عملية الإحصاء الوطني وبسبب الخلافات الداخلية المتعلقة بالحدود في المناطق المتنازَع عليها. ويشجع الممثل حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية والمحافظات المحلية بقوة على الامتناع عن انتهاج سياسات أو مواقف سياسية يُحتمل أن تؤدي إلى عمليات إعادة تشريد قسري.

٣٥- ودعا الممثل خلال زيارته إلى وقف اختياري لعمليات إجلاء ما يقدر بـ ٠٠٠ ٥٠٠ شخص، يُعتقد أن غالبيتهم من الأشخاص المشردين داخلياً الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في بغداد وغيرها من المدن على أراض عائدة للدولة أو في مبان لا يملكونها. وينبغي أن يظل هذا الوقف الاختياري قائماً إلى أن توفِّر الاستراتيجية الجديدة المزمع وضعها بشأن التشريد الداخلي خطة واضحة وبدائل قابلة للاستمرار لهؤلاء الأشخاص، تتماشى مع المعايير الدولية. ومن شأن منحى العمل هذا أن يحول دون حدوث عمليات إعادة تشريد وأن يُجنِّب هذه الشريحة الضعيفة من السكان المزيد من العناء.

باء - الحماية خلال التشريد

١- الأمن المادي ووصول المساعدة الإنسانية

٣٦- يواجه المشردون داخلياً والمجتمعات المضيفة الكثير من التحديات نفسها فيما يتعلق بالوضع الأمني وجوانب القصور في مجال سيادة القانون وحسن الإدارة. وعلى الرغم من أن مستوى انعدام الأمن قد انخفض إجمالاً، فإن أعمال العنف المنخفض الشدة والهجمات المحددة الأهداف ما زالت مستمرة. وما زالت تحدث عمليات تفجير وهجمات منسّقة ضد

(٣٨) انظر OCHA, December 2009. Mercy Corps et al., "Fallen off the agenda? More and better aid needed for Iraq recovery", July 2010. متاحة من الموقع www.handicap-international.org.uk.

الأقليات، وعلى وجه أكثر تحديداً ضد المسيحيين، كما حدث مؤخراً في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٣٩].

٣٧- وقد أثيرت مشاعر قلق جدية خلال الاستعراض الدوري الشامل للعراق فيما يتعلق بأمن الأشخاص في العراق عامة، وانتشار الإفلات من العقاب والفساد على نطاق واسع، وعدم كفاية قدرة المؤسسات المعنية بسيادة القانون[٤٠]. على أن احتياجات الأشخاص المشردين داخلياً إلى الحماية تكون في الغالب أكثر حدة بسبب أوجه الضعف المحددة التي يتسبب فيها التشريد. فنتيجة للتشريد، قد يفقد الأشخاص المشردون داخلياً وثائق الهوية الأساسية التي تتيح لهم الحصول على حقوق معينة وقد يفقدون أيضاً سكناهم ويصبحون أكثر عرضة للاغتصاب والعنف المترلي والاختفاء والاحتجاز[٤١]. وفي استقصاء بشأن المشردين داخلياً أجري في عام ٢٠٠٩، أفاد ١١ في المائة من المشردين داخلياً (بعد عام ٢٠٠٦) بأنهم استُهدِفوا بسبب انتمائهم الديني أو السياسي، و٦ في المائة بأنهم استُهدِفوا لمجرد كونهم مشردين داخلياً، و٣٠ في المائة بأنهم فقدوا بعض أفراد أسرهم بمن فيهم الأطفال، نتيجة لعمليات الخطف أو الاحتجاز[٤٢].

٣٨- ويُسلط الممثل الضوء على تعرُّض المشردين داخلياً الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية وفي مناطق متنازَع عليها في البلد للمخاطر الأمنية بشكل خاص، والحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالعنف الممارَس ضد المشردين داخلياً والقائم على نوع الجنس، والأخطار المرتبطة بازدياد ضروب التوتر بين المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة بسبب الخدمات الاجتماعية التي تثقل كاهلها، والمنازعات المتعلقة بالممتلكات، والسكن، وندرة الموارد. وأفادت التقارير أيضاً بأن المشردين داخلياً يتعرضون للتمييز والمضايقة والاضطهاد في حال عدم انتمائهم إلى نفس الإثنية أو الطائفة التي تنتمي إليها الأغلبية[٤٣]. وتستند مشاعر انعدام الأمن لدى المشردين داخلياً أيضاً إلى ما يعانونه من نقاط ضعف وعدم قدرة على الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية، كالمأوى والغذاء وحرية الحركة وفرص العمل. ويمكن أن تشعر الفئات الضعيفة من المشردين داخلياً، كالشباب، والنساء ربات الأسر، والمسنين،

---

(٣٩) انظر the Canadian Press, "Iraq: Dozens of Christians Killed in Attack on Baghdad Church" and "Iraq: Over 76 Killed in 15 Bomb Attacks on Baghdad Shia Area". Available from متاحة من الموقع www.hsrgroup.org.0.

(٤٠) A/HRC/WG.6/7/IRQ/2، الصفحتان ٥-٧.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١١.

(٤٢) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "موجز عمليات تقييم رصد حماية الأشخاص: كانون الثاني/ يناير - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤٣) *Iraq – Little new displacement*, p. 117.

والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يفتقرون إلى وثائق رسمية أو سكن أو عمل مناسب، بأنها معرضة بشكل خاص للخطر.

٣٩- وأفيد أيضاً بوجود مشكلات محددة أخرى في شمال العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان ومحافظة نينوى. وتشمل القضايا الأمنية: احتجاز عرب، بعضهم قد يكون من المشردين داخلياً، قدموا إلى إقليم كردستان؛ وتقارير تتحدث عن الاتِّجار؛ واحتمال تعرُّض أشخاص مشردين داخلياً ينتمون إلى جماعات أقلية في سهول نينوى للترهيب والتلاعب ريثما يصدر قرار بشأن مسألة معرفة ما إذا كانت هذه المنطقة ينبغي أن تكون تابعة لإقليم كردستان أم لا[٤٤].

٤٠- ويعترف الممثل بأن إيصال المساعدات الإنسانية قد تحسّن تحسناً كبيراً في السنوات القليلة الماضية. إلا أن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ما زالوا يتعرضون لمخاطر أمنية - إما بسبب الهجمات التي تستهدفهم أو بسبب انتشار العنف بشكل عام - وهذا الأمر يؤثر على توفير مستويات كافية من المساعدة والحماية الإنسانية.

٢- الحصول على المأوى والغذاء والخدمات الأساسية وسبل الرزق

٤١- يتسم توفير السكن بدرجة عالية من الأولوية بالنسبة لجميع العراقيين، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخلياً، الذين يمثل افتقارهم إلى مأوى مناسب قضية رئيسية من قضايا الحماية. وتعيش غالبية الأشخاص المشردين داخلياً، أي أكثر من ٧٥ في المائة منهم، في منزل مستأجر أو مع أسر مضيفة، بينما يعيش أكثر من ٢٠ في المائة في مستوطنات غير نظامية، ومعسكرات سابقة، وخيام، ومبان عامة[٤٥]. ووقت زيارة الممثل، يقدَّر أن نصف مليون شخص، يُعتقد أن غالبيتهم من المشردين داخلياً، كانوا يعيشون في مستوطنات غير رسمية على ممتلكات ليست لهم. ويعيش أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في مثل هذه المستوطنات في بغداد وحدها[٤٦].

٤٢- وقد صُدِم الممثل، خلال الزيارة التي أجراها لاثنتين من المستوطنات غير الرسمية تلك في بغداد، للأوضاع المعيشية البالغة الصعوبة ولهشاشة الأشخاص المشردين داخلياً الذين التقاهم هناك، بما في ذلك الاكتظاظ، وعدم كفاية المآوى، والحصول بشكل محدود، أو عدم الحصول بالمرة، على الماء والخدمات الأساسية، مثل خدمات الإصحاح وجمع النفايات. ويؤدي ذلك إلى مخاطر صحية جسيمة، وخاصة في أوساط الأطفال والمسنين. وفي أحد

(٤٤) معلومات من جلسة إحاطة إعلامية عقدتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٤٥) Iraq – Little new displacement, p. 173.

(٤٦) انظر UNHCR, "Iraq Monthly Highlights – August 2010".

المواقع، ذكر المشردون داخلياً أن السلطات المحلية حرمتهم من الحصول على التعليم والخدمات الصحية. ويشدِّد الممثل على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية لمعالجة أوضاع المعيشة المريعة والاحتياجات الإنسانية في هذه المستوطنات وفقاً للمبدأ ١٨ من المبادئ التوجيهية، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد مساكن بديلة وحلول طويلة الأجل، بما في ذلك تخصيص قطع أرض. وإثر إصدار مجلس الوزراء الأمر رقم ٤٤٠ لعام ٢٠٠٨ الذي تناول عمليات إجلاء مستقطنين، اتُّخِذ في أيار/مايو ٢٠٠٩ قرار بتعليق عمليات الإجلاء من أراضي الدولة لفترة سنة واحدة. وفي الوقت الذي يشيد فيه الممثل بهذا الإجراء، فإنه يدعو إلى وقف اختياري كامل لعمليات الإجلاء من تلك المستوطنات إلى أن يتم إيجاد حلول وأماكن سكن بديلة.

٤٣- والكثير من المشردين داخلياً الذين يعيشون في دور مستأجرة بأسعار باهظة يعانون غالباً من الاكتظاظ ومن مستوى سكن أدنى من المستوى المطلوب لا يحصلون معه إلا على قدر قليل من الخدمات الأساسية (الإصحاح والكهرباء. إلخ) أو لا يحصلون عليها بالمرة، ويكونون عرضة للإجلاء القسري نظراً إلى تضاؤل مواردهم مع الزمن وإلى ارتفاع الإيجارات. وقد يتعرض اللاجئون العائدون من الخارج للتهجير أو التشرد مرة أخرى لعدم توفر مأوى ميسور لهم. كما أن أولئك الذين يعيشون لدى أسر أو أصدقاء قد يتعرضون لضغط متزايد نظراً إلى أن مضيفيهم أنفسهم يجهدون لتأمين لقمة العيش. وهذا الوضع يجعل المشردين داخلياً عرضة للتشرد من جديد في السياق الأوسع للعجز الخطير في مجال الإسكان في البلد. ويقدَّر أن ٥٢,٨ في المائة من سكان المدن العراقيين في عام ٢٠٠٥ كانوا يعيشون في أحياء فقيرة، ومن غير المحتمل أن يكون هذا الرقم قد انخفض وذلك بالنظر إلى حدوث المزيد من التشريد الداخلي، مما أوجد مخاوف بحدوث أزمة اجتماعية[٤٧].

٤٤- ويفيد تقييم للاحتياجات أجرته المنظمة الدولية للهجرة بأن الحصول على عمل وعلى الغذاء وعلى المأوى، بهذا الترتيب، قد ظلت الاحتياجات التي تشكل الأولوية بالنسبة للمشردين داخلياً منذ عام ٢٠٠٦. وتليها، فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية إلى الخدمات، الحصول على الماء، والرعاية الصحية، والتعليم، والصحة العامة. وبوجه خاص، احتل الحصول على الغذاء درجة أكبر من الأولوية في السنوات الأخيرة نتيجة للجفاف وارتفاع أسعار الأغذية. وأصبح معظم المشردين داخلياً، شأنهم شأن الكثير من العراقيين الآخرين، يعتمدون على نظام توزيع الحصص التموينية الذي تقدم بموجبه حصص غذائية شهرية منذ إنشائه في عام ١٩٩١[٤٨]. بيد أن المشردين داخلياً عانوا صعوبات كبيرة في الاستفادة من

---

(٤٧) Institute for War and Peace Reporting, "Homeless Iraqis Prompt Fears of Social Crisis", ICR Issue 338, 27 May 2010; also A/HRC/WG.6/7/IRQ/2, para. 9.

(٤٨) "Review of Displacement", p. 12.

هذا النظام، إذ أفاد ثلثهم في آخر عام ٢٠٠٩ بأنه لم تكن لديهم بطاقة تموينية صالحة في محافظة إقامتهم، بينما أفاد ١٥ في المائة منهم فقط بأنهم يتلقون حصتهم الشهرية كاملة[٤٩].

٤٥- وإضافة إلى ذلك، تلقى الممثل تقارير تفيد بأن الأشخاص المشردين داخلياً الذين ينتقلون من محافظة إلى أخرى لا يتمكنون غالباً من نقل تسجيل بطاقتهم التموينية إلى أماكن نزوحهم الجديدة. ولذا فإن المشردين داخلياً يحتاجون غالباً إلى مساعدة قانونية للحصول على بطاقات تموينية ويُعتبرون من بين أكثر الفئات تأثراً بانعدام الأمن الغذائي، نظراً إلى اعتمادهم على المساعدة الغذائية وإلى الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على عمل[٥٠]. وفي إقليم كردستان على الأخص، لاحظ الممثل صعوبات مماثلة في أوساط المشردين داخلياً فيما يتعلق بنقل قسائم البطاقة التموينية وبارتفاع معدلات الإيجارات في المدن[٥١].

٤٦- ويؤثر النقص المزمن في الكهرباء وماء الشرب وعدم كفاية المرافق الصحية على السكان المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة على السواء، بسبب الافتقار إلى البنى التحتية وسنوات من الإهمال ونقص الاستثمار. وفي عام ٢٠٠٩ ذكر ٤٤ في المائة فقط من المشردين داخلياً (و٢٣ في المائة من العائدين منهم) أنهم يحصلون على كمية كافية من الماء، كما ذكر ٢٥ في المائة من المشردين داخلياً (و٢٦ في المائة من العائدين منهم) أن مرافق الإصحاح غير كافية[٥٢].

٤٧- وتدهورت الرعاية الصحية في العراق تدهوراً كبيراً على مدى العقود الماضية، شأنها شأن خدمات أخرى، وشهدت هجرة الكثير من المهنيين ذوي الكفاءة ونقصاً في الأدوية والمعدات والمرافق. وفي هذا السياق، يذكر ٢٣ في المائة من المشردين داخلياً أنهم لا يحصلون على رعاية صحية بينما يشير أولئك الذين يحصلون عليها إلى نقص الموظفين والمعدات، الأمر الذي يؤدي إلى سوء العلاج[٥٣]. وتتباين الشواغل المتعلقة بالرعاية الصحية تبايناً كبيراً، تبعاً للمكان، أي بين المناطق الريفية والحضرية، وبين محافظة وأخرى[٥٤]. ويواجه الأشخاص المشردون داخلياً الذين يعيشون في المناطق الريفية أو الأحياء الفقيرة أو في مستوطنات غير رسمية صعوبات خاصة في الحصول على الرعاية الصحية بسبب الافتقار إلى الوسائل وعدم كفاية مراكز الرعاية الصحية أو سوء تجهيزها.

---

(٤٩) انظر "موجز عمليات تقييم رصد الحماية".

(٥٠) "Review of Displacement", p. 12.

(٥١) معلومات استُمدت من اجتماع مع منظمات غير حكومية في أربيل، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٥٢) *Iraq – Little new displacement*, p. 169.

(٥٣) "Review of Displacement", p. 13.

(٥٤) المرجع نفسه.

٤٨- وتحدث الممثل خلال زيارته إلى أشخاص من المشردين داخلياً في مستوطنات غير رسمية فشدّد عدد منهم على صعوبة الحصول على الرعاية الصحية ودفع الرسوم اللازمة لذلك. وشدّدت النساء المشردات داخلياً على الافتقار إلى الخدمات الطبية للنساء، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بأمراض النساء، والرعاية اللاحقة للولادة، والمساعدة الطبية خلال الولادة، وذكرن أن بعض النساء توفين إثر الولادة في المترل. وفي إقليم كردستان، تواجه فئات المشردين داخلياً غير المهنيين، بوجه خاص، صعوبات في الحصول على الخدمات الطبية لكونهم يواجهون صعوبة أكبر في تأمين عمل وبالتالي يكونون اقل قدرة على تحمُّل التكاليف الطبية[٥٥].

٤٩- وفيما يتعلق بالحق في التعليم، تبين من استقصاء أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٩ بشأن المشردين داخلياً، أن حوالي ٤٢ في المائة من الفتيات و٤٧ في المائة من الفتيان دون سن الرابعة عشرة لا يذهبون إلى المدارس[٥٦]. وأفاد بعض المشردين داخلياً أيضاً، ولا سيما أولئك الذين يفتقرون إلى وثائق إقامة وأولئك الذين اجتمع بهم الممثل في مستوطنات غير رسمية، بأنهم يجدون صعوبة في تسجيل أطفالهم في المدارس المحلية بسبب الافتقار إلى الوثائق والأماكن في المدارس المكتظة أصلاً. إلا أنه يبدو أن هذا الأمر يختلف اختلافاً كبيراً بين الأحياء والمدارس. وفي إقليم كردستان، كان الشاغل الرئيسي للمشردين داخلياً عدم إمكانية الالتحاق بمدارس عربية في مدن معينة وعدم وجود مناهج تعلم سريع للأطفال الأكراد، وذكر هؤلاء أن ١ ٠٠٠ طفل فقط، من بين ٤ ٠٠٠ طفل من المشردين داخلياً، يذهبون إلى المدارس في أربيل[٥٧]. ويأخذ الممثل علماً مع القلق بتقارير تفيد بأن أعداداً كبيرة من الأطفال المشردين داخلياً قد تركوا الدراسة، لأسباب منها الفقر وكلفة الملابس واللوازم المدرسية والنقل أو لكون الأطفال يتركون الدراسة ليعملوا من أجل تكملة دخل الأسرة[٥٨]. ويبدو أن عمل الأطفال يزداد انتشاراً فيما بين الأسر المهجرة كلما طال التهجير.

٥٠- ويشكل الحصول على عمل وعلى مورد للرزق الأولوية الأولى لـ ٧٦ في المائة من المشردين داخلياً، وفقاً لاستقصاء أجرته المنظمة الدولية للهجرة. ويتأثر المشردون داخلياً تأثراً شديداً بالبطالة بسبب نزوحهم، الذي يعني فقدانهم لوظائفهم وادخاراتهم وممتلكاتهم، وربما لوثائقهم. وتتأثر ربات الأسر منهم بوجه خاص بالبطالة وبمشاركة الأطفال والنساء في الاقتصاد غير الرسمي. ويختلف هاجس الحصول على عمل أيضاً بحسب المناطق ويعاني منه ٥٠ في المائة من المشردين داخلياً في السليمانية وكركوك و٦٠ في

(٥٥) اجتماع مع منظمات غير حكومية في أربيل.

(٥٦) انظر "موجز عمليات تقييم رصد الحماية".

(٥٧) اجتماع مع منظمات غير حكومية في أربيل.

(٥٨) اجتماعات مع أشخاص مشردين داخلياً في عدة أماكن.

المائة في بغداد، بينما يعاني منه ٩٥ في المائة في محافظات أخرى مثل كربلاء[٥٩]. وعلى الرغم من أن المعدل العام للبطالة في إقليم كردستان أدنى بكثير إجمالاً، فإن المشردين داخلياً يواجهون صعوبات في الحصول على عمل بسبب حاجز اللغة، إذ إن معظمهم لا يتحدثون اللغة الكردية. ولدى زهاء ٨٠ في المائة من المشردين داخلياً في إقليم كردستان شاغل يتعلق بالحصول على عمل، على الرغم من أن الفئات المهنية من هؤلاء المشردين أفضل حالاً بكثير[٦٠]. وتشعر السلطات والمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان بالقلق لاحتمال تحول عدد متزايد من النساء المشردات داخلياً إلى ممارسة البغاء أو احتمال وقوعهن ضحايا للاتجار بسبب انعدام فرص الرزق. وتشكل مستويات عمل الأطفال المرتفعة نتيجة أخرى للحالة الاقتصادية المريعة التي يعيش فيها الكثير من المشردين داخلياً.

٣- التسجيل والتوثيق وحرية الحركة

٥١- يعتبر امتلاك وثائق في العراق أمراً أساسياً لممارسة حقوق رئيسية معينة، بما في ذلك التمكن من التسجيل كشخص مشرد داخلياً أو كعائد والحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة المالية. وقد واجه المشردون داخلياً عدداً من الصعوبات فيما يتعلق بتسجيلهم بهذه الصفة، وأكد أولئك الذين اجتمع بهم الممثل الكثير من هذه الصعوبات، ومنها الافتقار إلى الوثائق اللازمة، وعدم اتساق تنفيذ إجراءات التسجيل الحكومية، وتراكم القضايا، والافتقار إلى الوعي بخصوص متطلبات معينة أو إلى الموارد للسفر إلى أماكن التسجيل. كما ذُكر أن عدم اتساق تنفيذ إجراءات التسجيل يرجع إلى أسباب منها القيود المفروضة على دخول وتسجيل المشردين داخلياً والناشئة عن الشواغل الأمنية أو الاقتصادية أو حتى الديموغرافية في عدد من المحافظات[٦١]. إلا أن بعض المشردين داخلياً عزفوا عن التسجيل لدى السلطات بسبب الشواغل الأمنية أو حالات التأخير البيروقراطية أو عدم توفر الوثائق. وقد أوقفت السلطات الحكومية إجراءات التسجيل خلال عام ٢٠٠٩، وأعادت فتحها مؤقتاً لأغراض الإحصاء فقط بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٠. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام بشأن عدد المشردين داخلياً غير المسجلين في البلد، فإنه يُفترض أن عددهم كبير[٦٢].

٥٢- وفي سياق العراق، يظل عدم تسجيل المشردين داخلياً (والعائدين) شاغلاً إنسانياً كبيراً، لأنه يحد من إمكانية الحصول على عدد من الحقوق التي تشمل الحصول على الخدمات الأساسية ومساعدة الحكومة أو يحول دون الحصول على هذه الحقوق، ويجعل من المتعذر نقل وثائق معينة أو الاعتراف بها، أو استئجار أو شراء الأرض، أو التصويت أو الحصول على

---

(٥٩) "Review of Displacement", p. 11.

(٦٠) اجتماع مع منظمات غير حكومية في أربيل؛ وأيضاً "Review of Displacement"، ص. ١١.

(٦١) *Iraq – Little new displacement*, pp. 202–205.

(٦٢) المرجع نفسه.

سندات تمليك للأرض. ولذا، فقد سُرّ الممثل كثيراً لدى إبلاغه خلال زيارته باعتزام الحكومة الصريح ونيتها إعادة فتح إجراءات التسجيل لجميع المشردين داخلياً[٦٣].

٥٣- ويتحدث المشردون داخلياً أيضاً عن صعوبات في الحصول على وثائق رئيسية أخرى أو في تجديدها، ومنها وثيقة تحديد الحالة المدنية، وهي بطاقة هوية رئيسية ضرورية للحصول على الرعاية الصحية والتعليم والكثير من الخدمات الأخرى، والحصول على وثائق مهمة أخرى كجواز السفر والبطاقات التموينية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يحتاج المشردون داخلياً إلى مساعدة متخصصة للحصول على الوثائق الحيوية أو لاستبدالها[٦٤]، وهي وثائق يحق لهم امتلاكها وفقاً للمبدأ ٢٠ من المبادئ التوجيهية.

٥٤- وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، فإنه ما زال هناك عدد من التدابير الأمنية التي تؤثر على حرية تنقل (المبدأ التوجيهي ١٤) المشردين داخلياً في العراق، وخاصة في بغداد وضواحيها، ومن هذه التدابير نقاط التفتيش الكثيرة، واشتراطات الحصول على إذن، والأسيجة أو الجدران الأمنية. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الممثل، فإن عمليات التفتيش التي تجري على حدود المحافظات تعوق أيضاً حرية الحركة[٦٥]. وأفيد أن بعضها أدى إلى عمليات اعتقال لعرب في إقليم كردستان خاصة، بسبب الافتقار إلى الوثائق الصحيحة أو الخطأ في تحديد الهوية. وعلى الرغم من أن معظم المحافظات قد سمحت للمشردين داخلياً بالدخول، فإن العقبات القائمة أمام تسجيلهم قد حدّت من إمكانيات حصولهم على الخدمات ومن قدرتهم على استئجار أو شراء الممتلكات. وازدادت هذه المشكلة حدة بعد أن أُوقف التسجيل في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأُعرب أيضاً عن القلق خلال الاستعراض الدوري الشامل إزاء تقارير تفيد بأن المشردين يجدون صعوبة متزايدة في التنقل داخل العراق والبلدان المجاورة بالنظر إلى سياسات الدخول الأكثر تشدداً والتأشيرة المفروضة على حدود الدولة وحدود المحافظات.

جيم - الحماية في سياق الحلول الدائمة

٥٥- عاد قرابة ٠٠٠ ٤٣٥ من المشردين داخلياً إلى مكانهم الأصلي منذ عام ٢٠٠٨. وقد عاد زهاء ٦٠ في المائة منهم إلى بغداد و٢٨ في المائة إلى ديالى. إلا أن معدلات العودة انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠١٠، إلى قرابة ٠٠٠ ٨٣ (بحلول تشرين الأول/أكتوبر) بعد أن كانت قرابة ٠٠٠ ١٦٨ في السنة السابقة[٦٦]. وعاد معظم العائدين إلى أحياء يسيطر

---

(٦٣) اجتماع مع وزارة المهجرين والمهاجرين.

(٦٤) *Iraq – Little new displacement,* pp. 202–205.

(٦٥) أيضاً A/HRC/WG.6/7/IRQ/2، الفقرة ٣١.

(٦٦) UNHCR, "Iraq Operation – Monthly Statistical Update on Return", October 2010.

عليها أعضاء مجتمعهم. إلا أن ٣٨ في المائة من العائدين أفادوا في آخر عام ٢٠٠٩ بأنهم لا يشعرون دائماً بالأمان، بينما وجد ٣٤ في المائة منهم بيوتهم تالفة أو مهدمة. ويشغل الممتلكات، غالباً، مقيمون محليون أو ميليشيات أو مهجرون آخرون. وظل المشردون داخلياً يشعرون بالقلق لاستمرار انعدام الأمن، وانسداد الأفق السياسي، والتكوين الإثني أو الديني الخاص في مناطق العودة، فضلاً عن احتمال نقص الخدمات وسبل الرزق والسكن، كما يدل على ذلك انخفاض أعداد العائدين في عام ٢٠١٠. وأصبح آخرون، على مر السنين، يؤثرون الاندماج محلياً مع المجتمعات التي استضافتهم، إما بسبب الآثار النفسية للعنف الذي ربما تعرضوا له في المكان الذي نشؤوا فيه، أو لأنهم كونوا شبكات اجتماعية، أو لأنهم وجدوا عملاً.

٥٦- وعلى الرغم من وجود برنامج بشأن التهجير يركز بصورة رئيسية على العودة، يبدو أن بعض عمليات التهجير الراهنة ستظل متطاولة أو ستؤدي إلى حلول دائمة بديلة. وتُبين استقصاءات أُجريت بشأن النوايا أن النسبة المئوية للمشردين داخلياً الذين يرغبون في الاندماج محلياً قد ازدادت في السنوات الماضية وبلغت قرابة ٣٧ في المائة في منتصف عام ٢٠١٠، بينما أعرب ٤٢ في المائة منهم عن رغبتهم في العودة و١٧ في المائة عن رغبتهم في إعادة التوطن في مكان آخر(٦٧). إلا أن النوايا تختلف اختلافاً كبيراً، تبعاً للمحافظة، إذ إن الاندماج المحلي أكثر جاذبية للمشردين داخلياً في المحافظات الوسطى والجنوبية بنسبة ٧٥ في المائة، مقارنة بأقل من ١٥ في المائة في نينوى مثلاً. والعوامل التي تؤثر على هذا التفضيل ترتبط غالباً بالوضع الأمني وبالحصول على الخدمات الأساسية. ويتركز معظم السكان العائدين في بغداد، ولكن أيضاً في ديالى والأنبار وكركوك(٦٨).

٥٧- وعلى الرغم من تحقق بعض النجاح فيما يتعلق بالعودة، فقد أسفرت التدابير الحكومية الهادفة إلى تشجيع عمليات العودة عن نتائج متفاوتة. وشملت هذه التدابير عدداً من الأوامر الحكومية الهادفة إلى تسهيل عمليات العودة من خلال إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها(٦٩)، وإنشاء " مراكز مساعدة على العودة" في بغداد، ومجموعة تدابير للمساعدة المالية بمبلغ ٨٥٠ دولاراً، ومجموعة تدابير بشأن تعويض الإيجار (لفترة ستة أشهر) للمشردين داخلياً المسجلين الذين يقيمون في دور ليست لهم. وأشاد الممثل بجهود الحكومة الرامية إلى معالجة مجموعة واسعة من الاحتياجات المتعلقة بإعادة الممتلكات وبالتدابير المتخذة لتسهيل إجراءات إثبات الملكية – التي أتاحت إعادة زهاء ٨٠٠ ٣ من الممتلكات حتى الآن. ويلاحظ

---

(٦٧) "Review of Displacement", p. 4.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

(٦٩) تشمل هذه الأوامر أمري رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٠١، ورقم S/١٠١ [العراق]، و١٠١/ S 2009/8S، ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، وأمر مجلس الوزراء ٢٦٢، ومرسوم مجلس الوزراء رقم ٢٦٢ لعام ٢٠٠٨ [العراق]، رقم ٢٦٢ تاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

أن الخبرة المكتسبة حتى الآن يمكن أن تساهم في الجهود الجارية التي تبذلها حكومة العراق لزيادة الإنصاف والكفاءة في إعادة الممتلكات. إلا أن الدعم الحكومي اعتُبر إلى حد كبير غير كاف وصعب المنال. وفيما يتعلق بمِنَح العودة، بيَّن أحد الاستقصاءات أن ٤٠ في المائة فقط من العائدين قد قدموا طلباً للحصول على منحة أو تسجلوا بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ وأن ٣٠ في المائة فقط من أولئك الذين قدموا طلباً قد تلقوا بالفعل منحة(٧٠).

٥٨- وقد مثلت مبادرة ديالى (التي نوقشت أعلاه) - والتي استهدفت ما يقرب من ٠٠٠ ٢٧ أسرة - نموذجاً إيجابياً لعمليات العودة وإعادة الدمج وتم انتقاؤها لمدها إلى عدد من مناطق العودة الأخرى. إلا أن هذه المبادرة كشفت عن عدد من الثغرات الممكنة والتي يمكن استخلاص العبر منها، ومن هذه الثغرات الحاجة إلى معالجة عدم كفاية المساعدة المقدمة إلى العائدين، وتدعيم هياكل التنسيق، وتعزيز قدرة مؤسسات المحافظات.

٥٩- وقد سُرَّ الممثل الخاص، خلال زيارته، عندما علم بأن الحكومة بصدد إعداد استراتيجية لإيجاد حلول دائمة للتهجير في العراق. وأكد على أهمية ضمان أن تكون هذه الاستراتيجية شاملة في نطاقها(٧١) وأن تشمل المجموعة الكاملة من الحلول الدائمة، بما فيها العودة، أو الاندماج المحلي، أو التوطن في مكان مختلف وأن تتيح، وفقاً للمبدأ التوجيهي ٢٨، إمكانية اختيار واحد من هذه الحلول اختياراً طوعياً ومستنيراً. وينبغي لاستراتيجية من هذا القبيل أن تضمن لجميع المشردين داخلياً فرصة الاستفادة على قدم المساواة من الحلول الدائمة، بصرف النظر عن التاريخ الذي شُردوا فيه. ويشدد الممثل كذلك على أن لجميع المواطنين العراقيين الحق - بما يتماشى مع حقوقهم الدستورية - في اختيار مكان إقامتهم وعلى أن الاندماج المحلي بشكل خاص قد يكون الحل الممكن الوحيد لأولئك الذين يخشون من العودة أو لا يرغبون في العودة إلى مكان إقامتهم السابق لأسباب أخرى.

٦٠- ومما شجع الممثل أنه علم بوجود خطط حكومية لإجراء مناقشات مع المحافظات فيما يتعلق بقضايا التهجير، بما في ذلك إمكانات الاندماج المحلي للأشخاص الذين لا يرغبون في العودة إلى مكانهم الأصلي. ويرى الممثل أن عملية التشاور هذه مع المجتمعات المتأثرة بالتهجير تشكل عنصراً أساسياً في تأمين حل مستديم، ويحث الحكومة على ضمان إشراك المشردين داخلياً أنفسهم في هذا الحوار وفي وضع استراتيجية وطنية بشأن الحلول الدائمة تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم ونواياهم. وتعد هذه الأمور خطوات أساسية في الحد من إعادة التهجير وضمان استراتيجية ناجحة تتضمن حلولاً دائمة.

---

(٧٠) IOM, "Assessment of Return to Iraq", 3 November 2009.

(٧١) يمكن أن يكون إطار إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين داخلياً (A/HRC/13/21/Add.4) مرجعاً مفيداً يُسترشد به في إعداد مثل هذه الاستراتيجية.

٦١- ويرى الممثل أيضاً أن إيجاد حلول دائمة في العراق للأشخاص المهجرين والمجتمعات المتأثرة بالتهجير على السواء يشكل تحدياً على الصعيد الإنساني وصعيد حقوق الإنسان والصعيد الإنمائي. ويشدد، في هذا السياق، على أهمية إدراج القضايا المتعلقة بالتهجير، على وجه التحديد، في جميع الخطط والبرامج الإنمائية ذات الصلة. وبوجه خاص، يرحب بإدراج مثل هذه القضايا في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ فيما يخص العراق، ويدعو حكومة العراق وسائر الجهات المعنية إلى معالجة قضايا التهجير معالجة كافية في الخطة الإنمائية الوطنية المقبلة. كما يدعو الحكومة والمجتمع الدولي إلى توفير الموارد الكافية لمعالجة التحديات العظيمة التي يطرحها التهجير على صعيد حقوق الإنسان والصعيد الاجتماعي والصعيد الإنمائي.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢- عانى العراق في الماضي القريب من الكثير من موجات التشريد الداخلي نتيجة للنزاع، والعنف الطائفي، والحركات السكانية القسرية المرتبطة بسياسات النظام السابق - ويُقدر أن هناك ١,٥٥ مليون شخص ما زالوا مهجرين منذ عام ٢٠٠٦. ويتفاقم هذا الوضع بسبب تدهور البنى الأساسية والخدمات في جميع أرجاء البلد، وانعدام سُبُل الرزق والفرص الاقتصادية، واستمرار انعدام الأمن، والانقسامات الطائفية، فضلاً عن جوانب قصور خطيرة فيما يتعلق بالإدارة وسيادة القانون وقدرة الهياكل الحكومية.

٦٣- ويخلص الممثل، بناءً على الزيارة التي أجراها، إلى أن حكومة العراق بذلت جهوداً كبيرة من أجل معالجة حالة المشردين داخلياً في البلد. وشملت الإنجازات حتى هذا التاريخ السياسة الوطنية بشأن التهجير الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، والتدابير الخاصة التي اتخذت لتسهيل عودة الأشخاص المشردين في العراق، وإعادة دمجهم، ورد الممتلكات إليهم، والتعاون مع المجتمع الدولي لمعالجة وضعهم من الناحية الإنسانية وناحية حقوق الإنسان. ويثني الممثل أيضاً على الحكومة لما قدمته من التزامات خلال الاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠١٠ فيما يتعلق بالأشخاص المهجرين. ويرى الممثل أن زيارته وما يتمخض عنها من توصيات يشكلان فرصة للبناء على تلك العملية ولتنفيذ التوصيات التي وافقت عليها حكومة العراق.

٦٤- ويشدد الممثل على أنه بالرغم من الجهود المبذولة حتى هذا التاريخ، فإن تعقد حالة التشريد الداخلي في العراق، ونطاقها، يقتضيان بذل جهود أقوى من جانب الحكومة والمجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً، وتلبية احتياجاتهم الفورية، وإيجاد حلول دائمة لإنهاء تشردهم. ولا يمكن القيام بذلك إلا استناداً إلى استراتيجية جامعة وشاملة تأخذ في الحسبان جميع المجتمعات المتأثرة بالتشريد، بما فيها المجتمعات المضيفة والمجتمعات الكائنة في مناطق العودة.

٦٥- وفي إقليم كردستان العراق، يعترف الممثل بأن حكومة كردستان الإقليمية استقبلت الأشخاص المشردين داخلياً من جميع أنحاء العراق بصرف النظر عن منشئهم، وبخاصة في أعقاب العنف الطائفي الذي حدث في البلد عام ٢٠٠٦، ووفرت لهم السلامة. غير أن من الضروري تقوية آليات التنسيق والتعاون بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان الإقليمية، لمعالجة حالة المشردين داخلياً في هذه المنطقة، بما في ذلك الفئات الضعيفة، فضلاً عن معالجة عدد من القضايا الإدارية والقضايا المتعلقة بالمساعدة المالية، مثل الصعوبات التي يواجهها المشردون داخلياً لنقل بطاقاتهم التموينية واستلام مستحقاتهم، وهي صعوبات تؤثر على حقوقهم ومستوى معيشتهم. وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الاجتماعية والأمنية والاقتصادية في هذا الإقليم، فإن الهجمات المستمرة التي تشن عبر الحدود ما زالت تتسبب في تهجير دوري لسكانه الذين يعيشون في المناطق الحدودية. ويرى الممثل أنه يجب إقامة تعاون أقوى بين حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية فضلاً عن بذل جهود دبلوماسية متضافرة وإقامة حوارات بشأن الحدود مع البلدان المجاورة ذات الصلة، بغية منع وقوع هجمات عبر الحدود والتوعية بتأثير هذه الهجمات على السكان المدنيين.

٦٦- وفي ضوء ما تقدم، يود الممثل تقديم التوصيات التالية.

٦٧- يوصي الممثل حكومة العراق بما يلي:

(أ) وضع نهج ذي شقين لحالة التشريد الداخلي في العراق، يتناول، في آن واحد، الاحتياجات الإنسانية المستمرة والاستراتيجيات الطويلة الأجل الهادفة إلى إيجاد حلول دائمة؛

(ب) القيام، وفقاً للمعايير الدولية، ولا سيما المبادئ التوجيهية، بوضع خطة عمل وطنية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية لجميع المجتمعات المتأثرة بالتشريد واحتياجاتها في مجال حقوق الإنسان، وتشمل الحصول بصورة منصفة على الخدمات الأساسية، وتسجيل الأشخاص المشردين داخلياً وتوفير وثائق شخصية لأولئك الذين ربما فقدوها، سواء أكان أعيد تجديدها أو نقلها. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة آلية ذات قدرة وموارد كافية لتوفير مساعدة وافية وفي الوقت المناسب للمشردين داخلياً، فضلاً عن تعويض، وكذلك آليات لتحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كالنساء المنتميات لجماعات الأقليات، اللواتي تأثرن بالنزاع والتهجير، والأرامل، وربات البيوت، والمسنين، والشباب، والأطفال، وتقديم مساعدة خاصة لهم. ويقتضي ذلك أموراً منها إجراء تنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات المحافظات وتحسين مرونة النظم المتعلقة بتخصيص ونقل وإدارة الأموال اللازمة لمساعدة المشردين داخلياً؛

(ج) إعادة تسجيل جميع المشردين داخلياً في البلد، حسب النوايا المعلنة للحكومة، بغية تحسين مساعدتهم من خلال تلبية احتياجاتهم المحددة، فضلاً عن تيسير

تحديد الحلول الدائمة وتنفيذها. وينبغي أيضاً أن تستخدم، في كل من الاستراتيجية الوطنية المقبلة الهادفة إلى إيجاد حلول دائمة وخطط العمل والاستراتيجيات الموضوعة على مستوى المحافظات، المعلومات المستمدة من أرقام واستقصاءات أكثر موثوقية فيما يتعلق بتسجيل المشردين داخلياً. كما ينبغي أن تضمن الحكومة أن توفر إعادة فتح باب تسجيل المشردين داخلياً لهؤلاء جميع الحقوق والفوائد ذات الصلة وألا تجرى العملية حصرياً لأغراض إحصائية في سياق عملية الإحصاء الوطني؛

(د) القيام، على سبيل الاستعجال، بمعالجة الأوضاع المعيشية المريعة لما يُقدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ عراقي، يعتقد أن غالبيتهم من المشردين داخلياً، ويعيشون حالياً في مستوطنات غير رسمية في بغداد ومدن أخرى. وريثما يتم إيجاد حلول طويلة الأجل، ينبغي اتخاذ تدبير فوري لتحسين الأوضاع في هذه المستوطنات غير النظامية، مثل توفير الخدمات الأساسية كالماء والمرافق الصحية، وجمع النفايات، وإدخال بعض التحسينات على المآوى التي تعتبر حالياً غير مواتية. وينبغي أيضاً بذل جهود لتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفي الوقت ذاته، ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لتحديد الحلول السكنية البديلة والطويلة الأجل، بما في ذلك تخصيص قطع الأرض؛

(هـ) إعلان وقف اختياري لعمليات الإخلاء القسري من هذه المستوطنات غير الرسمية، إلى أن توفر الاستراتيجية الجديدة بشأن التشريد الداخلي المزمع وضعها خطة واضحة وبدائل قابلة للاستمرار لهؤلاء الأشخاص، تتماشى مع المعايير الدولية؛

(و) وضع استراتيجية حلول دائمة للتشريد الداخلي في العراق وفقاً لمعايير دولية مثل المبادئ التوجيهية، تكون شاملة في نطاقها وتنطوي على المجموعة الكاملة من الحلول الدائمة، التي تشمل العودة أو الاندماج المحلي أو التوطن في مكان مختلف. وينبغي أيضاً أن تكفل هذه الاستراتيجية استفادة جميع الأشخاص المشردين داخلياً، بمن فيهم أولئك الذين تشردوا بسبب الكوارث الطبيعية وبصرف النظر عن تاريخ تشردهم، من الحلول الدائمة على قدم المساواة مع غيرهم. وقد يشكل الاندماج المحلي، بوجه خاص، الحل الوحيد الممكن لأولئك الذين يخشون من العودة أو لا يرغبون في العودة إلى مكان إقامتهم الأصلي لأسباب أخرى؛

(ز) ضمان التشاور مع المجتمعات المتأثرة بالتشريد ومشاركتها ومع الأشخاص المشردين داخلياً أنفسهم في عملية إيجاد حل دائم؛

(ح) تنفيذ مبادرات، مثل المبادرات المخطط لها حالياً، لتقييم إمكانات الدمج المحلي للأشخاص المشردين داخلياً في مختلف محافظات البلد وتعزيز هذه الإمكانات؛

(ط) تعزيز تدابير إعادة الممتلكات والتعويض، بوسائل منها تسهيل إجراءات تثبيت الملكية، وزيادة قدرة وفعالية الآليات المتصلة بها، وتحديد وتطبيق الدروس

المستخلصة من تجربة البلد في مجال إعادة الممتلكات حتى هذا التاريخ. وينبغي أن يرافق ذلك عدد من التدابير الأخرى، مثل المصالحة ما بين الطوائف والاستثمار في الخدمات المجتمعية الأساسية؛

(ي) تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة المهجرين والمهاجرين ومديرية الهجرة والتهجير والسلطات الإقليمية بشأن مسائل التهجير، وتوضيح أدوارها. ويشمل ذلك زيادة قدرة وزارة المهجرين والمهاجرين للقيام بالأنشطة التشغيلية اليومية المتصلة بالتهجير، وفي الوقت ذاته، للتنسيق مع الوزارات والهيئات الوطنية والوكالات الدولية ذات الصلة. وينبغي للسلطات الإقليمية القيام بدور رئيسي في التواصل مع السلطات الوطنية والبلدية والقروية، والمشاركة في التنسيق داخل الحكومة، وخاصة في مجال تخطيط وتنفيذ الأنشطة والسياسات المتصلة بالتهجير؛

(ك) اعتماد إطار قانوني ملزم لحماية المشردين داخلياً يتمشى مع المعايير الدولية ومع الخطة الوطنية بشأن التهجير، ويوفر مجموعة شاملة من الحقوق لجميع الأشخاص المشردين داخلياً ويمكّن من تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات الاتحادية ومؤسسات المحافظات على نحو أكثر اتساقاً وتماسكاً؛

(ل) وضع استراتيجية وطنية لبناء السلم والمصالحة ترمي إلى منع حدوث مزيد التشريد القسري، وتطبيق حلول طويلة الأجل مستدامة للتشريد في البلد. وقد يشمل ذلك تعزيز قدرة اللجنة العراقية لمتابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية من أجل معالجة قضايا التوترات والمصالحة في سياق التهجير، بما في ذلك ما يتعلق بالتوترات بين المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة، وفي تحديد وتنفيذ الحلول المستديمة، بما في ذلك الاندماج المحلي والعودة. وينبغي أن تشجع بشكل نشط وتمول بشكل كافٍ أنشطة مثل مبادرة ديالى، التي تتناول القضايا الوطنية وقضايا المصالحة في سياق برامج الدمج والعودة. وينبغي لحكومة العراق أن تعد حملة متعددة السنوات في مجال وسائط الإعلام والتواصل مع الجمهور للتوعية بالضرر الذي تعود به الانقسامات الطائفية والعنف الطائفي على البلد، وتشجيع الرسائل التي تدعو إلى بناء السلم الوطني، وفي هذا السياق، التوعية بحقوق الأشخاص المشردين داخلياً وأوضاعهم. وبهذه الروح، ينبغي لحكومة العراق، بالتنسيق مع جميع السلطات المحلية، أن تحدد وتتفادى خصيصاً السياسات والبرامج التي يمكن أن تعزز أو تزيد الانقسامات الإثنية أو الدينية؛

(م) القيام بصورة منهجية بإدراج القضايا المتصلة بالتهجير، بما في ذلك الجوانب الإنسانية والجوانب المتعلقة بالحلول الدائمة، في الأطر والأنشطة الإنمائية الوطنية، وخاصة في خطة التنمية الوطنية المقبلة، وتوفير مخصصات كافية في الميزانية لهذه الأنشطة.

٦٨- وفيما يتعلق بوضع المشردين داخلياً في كركوك، ينبغي أن تحقق الحكومة في الادعاءات القائلة بتعرض هؤلاء في الآونة الأخيرة للمضايقة والاحتجاز وأن تتخذ تدابير تؤكد فيها من جديد وتكفل أن تبقى عملية الإحصاء المقبلة غير سياسية وشاملة وألا تؤثر تأثيراً سلبياً على حقوق المشردين داخلياً.

٦٩- وفيما يتعلق بإقليم كردستان العراق، ينبغي أن تقوم الحكومة، مع حكومة كردستان الإقليمية، بتعزيز الجهود الدبلوماسية والحوار عبر الحدود للتصدي للهجمات التي تشن عبر الحدود والتوعية بما لهذه الهجمات من أذى للسكان المدنيين في المناطق الحدودية. وفي الوقت ذاته، ينبغي إقامة نظم لتحسين القدرات لاستقبال سكان المناطق الحدودية الذين يعانون من هذه الهجمات الدورية ومن التشريد.

٧٠- ويوصي الممثل بأن تقوم سلطات حكومة كردستان الإقليمية، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية، بوضع خطة عمل وفقاً للمعايير الدولية (لا سيما المبادئ التوجيهية)، لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الفورية للأسر المشردة داخلياً في الإقليم والبالغ عددها ٣٠ ٠٠٠ أسرة وإيجاد حلول دائمة لها، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية الأوسع الخاصة بالتهجير. وينبغي أن تشتمل خطة العمل الإقليمية هذه على عمليات تدخل في مجال السكن، مثل تقديم إعانات إيجار، ومخصصات للسكن ومخصصات أراضٍ، ومشاريع لتوفير أسباب الرزق وفرص العمل (بما في ذلك توفير تدريب لغوي لمن لا يتكلم الكردية)، وتحسين فرص الوصول إلى مرافق التعليم، بوسائل منها توفير تدريب لغوي واتخاذ تدابير لمعالجة حالات ترك الدراسة بسبب الفقر، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية. ومن الضروري أيضاً وضع برامج مساعدة ذات أهداف أكثر تحديداً لمعالجة المشكلات المحددة للمشردين داخلياً الذين يعانون من الضعف بشكل خاص (لأسباب منها الفقر المزمن) والجماعات المعرضة للاعتداء أو الاستغلال، بما في ذلك النساء ربات الأسر، والأطفال الذين فصلوا عن آبائهم، والأطفال الذين باتوا يعيلون أسرهم. وينبغي أن تقوم حكومة كردستان الإقليمية، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية، بإعادة فتح باب تسجيل جميع الأشخاص المشردين داخلياً في الإقليم.

٧١- ويوصي الممثل بأن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) دعم حكومة العراق وتقديم المساعدة التقنية لها في وضع استراتيجية وطنية بشأن الحلول الدائمة وخطة عمل وطنية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين داخلياً. وينبغي أيضاً تقديم مساعدة مماثلة إلى حكومة كردستان الإقليمية وسائر المحافظات لأجل وضع استراتيجيات وخطط عمل إقليمية تتماشى مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

(ب) مواصلة دعم حكومة العراق من خلال دعم القدرات وتوفير المساعدة التقنية، وخاصة فيما يتعلق بوضع أطر تشريعية وطنية بشأن المشردين داخلياً، واتخاذ

مبادرات مشتركة بشأن مشاريع متكاملة وكلية لإيجاد حلول دائمة، مثل مبادرة ديالى، وتنفيذ أنشطة مساعدة إنسانية لصالح المشردين داخلياً؛

(ج) مواصلة وتعزيز أعمال الرصد وتحليل المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً، بمن فيهم العائدون منهم؛

(د) تمشياً مع النهج ذي الشقين، تعزيز الدعم والالتزام المالي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسائر المؤسسات الإنسانية، بغية معالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة في المستوطنات غير الرسمية للمشردين داخلياً، وتوجيه الموارد نحو تشييد دور منخفضة الكلفة للأشخاص المشردين داخلياً الذين لا مأوى لهم وسائر الفئات الضعيفة، تمشياً مع اقتراح رئيس مجلس الوزراء القاضي بتخصيص أرض للأشخاص المشردين داخلياً المعوزين والذين لا مأوى لهم؛

(هـ) القيام، بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق، بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ مشرد عراقي، الكثير منهم من المشردين داخلياً، وتوجيه الموارد لتلبية هذه الاحتياجات؛

(و) العمل على نحو وثيق مع حكومة العراق ووكالات الأمم المتحدة المعنية لوضع خطة عمل لتنفيذ الالتزامات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل؛

(ز) ضمان إدراج القضايا المتعلقة بالمشردين داخلياً في البرامج الإنمائية للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية؛

(ح) العمل بنشاط على اتخاذ مبادرات دبلوماسية لتشجيع بناء القدرات في الأجل الطويل فيما يتعلق بالقضايا المؤسسية وقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون وحسن الإدارة في العراق، بما في ذلك من أجل منع حدوث المزيد من التشريد القسري بسبب العنف الطائفي والإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ط) العمل بنشاط على تشجيع فريق من الجهات المانحة الدولية أكثر تنوعاً للعمل مع حكومة العراق ودعمها في مجال وضع مشاريع ذات تأثير سريع ومشاريع أطول أجلاً ترمي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان، فضلاً عن الحالة الإنسانية للمشردين داخلياً ووضعهم في الأجل الطويل.